تقييم حوكمة الشركات في الجزائر باستعمال دوال الانتماء

علي مناد
أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المركز الجامعي بغرداية / الجزائر

محمد مولود غزيل
أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المركز الجامعي بغرداية / الجزائر

ملخص:

تشكل حوكمة الشركات دورا مهما في الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية على الصعيد الدولي، كما على الصعيد المحلي والإقليمي، حيثلا يخفى على أحد أهمية الشركات، والدور الاقتصادي الفعال الذي تلعبه في بناء الاقتصاديات ونموها، حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية، وتطورها هو دليل عافية الاقتصاد وتقدمه، وإن اقتصاد أي بلد يقاس بمؤشر أداء الشركات فيه.

تعنى حوكمة الشركات بالمفهوم الأوسع، بكيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون، وتشمل التغييرات الأساسية، تبني المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية، حتى يتمكن الدائنون والمقرضون من مقارنة احتمالات الاستثمار بسهولة.

سوف نعرض في مداخلتنا نتائج دارسة ميدانية، عن طريق استخدام نموذج دوال الانتماء، لعينة معبرة من المؤسسات الجزائرية، التي سمحت لنا بقياس العلاقة بين حوكمة الشركات و أداء المنظمات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، محيط مؤسساتي، المساهمين، أصحاب المصالح، مجلس الإدارة.

Résumé :

La gouvernance d'entreprise joue un rôle important dans la vie économique, politique et sociale au niveau international, ainsi qu'au niveau local et régional.nul ne peut ignorer le rôle et l'importance prépondérante des entreprises dans les économies, car elles constituent un élément essentiel dans la construction et la croissance de ces dernières.la gouvernance d'entreprise au sens large est la structure qui permet de fournir une grande liberté en vertu des règles de droit. Elle conglobe les changements fondamentaux, l'adoption de normes internationales pour la transparence, la clarté et la précision dans les états financiers, afin de permettre aux créanciers et aux prêteurs de comparer les perspectives d'investissement plus facilement.

Nous présenterons les résultats d'une étude exploratoire, fondée sur le modèle des fonctions d'appartenances, touchant un échantillon représentatif d'entreprises Algériennes, qui nous a permis d'évaluer la relation entre le système de gouvernance d'entreprise et la performance des organisations

Mots clés : la gouvernance d'entreprise, environnement institutionnel, actionnaires, partie prenante, conseil d'administration.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

إن من أهم معوقات مسيرة التنمية في الجزائر يرجع إلى واقع المشاكل المؤسساتية التي تعاني منها، رغم الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، الأمر الذي فرض على المفكرين الاقتصاديين ضرورة البحث عن الخلل في مجال التنمية بالاعتماد على اتجاهات أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في السابق، وهو ما تطرقت إليه دراسات الباحثين المؤسساتيين الذين اجتمعت آراؤهم على أن تفسير فشل التنمية للدول السائرة في طريق النمو تتطلب شروحات ابعد مما تقدمه بعض النماذج الكمية التقليدية في تحليل ومعالجة المشاكل التي تتخبط فيها الدول، وذلك بالانتقال إلى فضاء أرحب يتعلق بالجانب المؤسساتي الذي يجمع بين طريقة الحكم، الاقتصاد والمجتمع، والذي يضم حوكمة الشركات، التي يمكن ان نلخصها في مجموعة القواعد والميكانزمات التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل والخارج، تحت إشراف مجلس الإدارة لحماية مصالح الأطراف المختلفة، والحقوق المالية للمساهمين الذين يكونون في معزل تمام عن إدارة الشركة، وهي تخص كل أنواع المؤسسات، باختلاف وظائفها، ملكياتها وأحجامها. والتي وضعت لها (OCDE) معايير لتحديدها سنة 1999 ليعاد النظر فيها سنة 2004.

سوف نحاول في مداخلتنا دراسة حالة حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بإظهار الدور والحجم الكبيرين اللذان يلعبهما هذا النوع من الشركات في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحقيق ميداني لعينة متكونة من 120 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، الذي على أساسه قمنا بقياس حوكمتها، عن طريق استخدام نظرية المجموعات المبهمة، والتي أظهرت مواقع الخلل التي تعاني منها هذه المؤسسات،خاصة على مستوى المحيط المؤسساتي والإفصاح والشفافية.

1/ أهمية المؤسسات في البيئة الاقتصادية:

يعتبر التحرر الاقتصادي وفعالية السياسات الاقتصادية أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لكن إذا كان ذلك مرفقا بوجود مؤسسات تسهر على هذه التنمية وتساهم في توفير مناخ ملائم لمختلف الأنشطة الاقتصادية، لا سيما فيما يخص تنشيط وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والذي أصبح يصنف في أولويات هذه السياسات لدى أصحاب القرار.

ولقد تم تعريف مصطلح المؤسسات بطرق مختلفة،حيث نركز على تعريف"نورث" (North) للمؤسسات الذي مفاده أن:" المؤسسات عبارة عن القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية". مشيرا أيضا إلى وجود تعريفات أخرى ضيقة للمؤسسات تركز على كيانات تنظيمية معينة، وأساليب إجرائية، وأطر تنظيمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تعنى بدرجة حماية حقوق الملكية، ودرجة العدالة التي تطبق بها القوانين والتنظيمات، ومدى تفشي الفساد. وهذه التعاريف أضيق من تعريف نورث الذي يشمل كل القواعد التي تحكم التفاعلات الإنسانية.

فالأدبيات الاقتصادية تؤكد أن للمؤسسات أهمية قصوى في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، ذلك لأن وجود محفزات أخرى للاستثمار الأجنبي، تعد غير كافية في ظل غياب مؤسسات ملائمة. فالأبحاث كلها تشير إلى العلاقات المتينة بين المؤسسات الجيدة والنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار تأتي النظرية المؤسساتية لتفسير ضرورة توفير مناخ أو محيط مؤسساتي ملائم ومنسجم تماما مع عملية تحقيق التنمية الاقتصادية. فالمؤسسات القوية ذات القوانين الصارمة تسمح بتحسين الترابط بين المتعاملين الاقتصاديين، كما تساعد على تقليل التكاليف الخاصة بإبرام وتنفيذ العقود بين مختلف هؤلاء المتعاملون. فإذا كان فيه نقص المسؤولية والشفافية من جانب هذه المؤسسات، فإن هذا سوف يؤدي إلى عدم مواكبة بيئة الأعمال لمختلف متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي، ذلك لأن النشاطات ذات الطابع الريعي القائمة على بناء واستغلال قوة السوق لا تعمل إلا على عرقلة هذا النمو، وفي هدا الصدد قسمت المؤسسات حسب وظيفتها إلى مؤسسات تخلق آليات السوق، مؤسسات تحقق استقرار السوق والى مؤسسات منظمة للسوق.

2/ التكييف المؤسساتي كضرورة لتحقيق التنمية:

تتركز أبحاث الاقتصاديين المؤسساتيين كـ"ويليامسن" (Oliver Williamson) وغيره، على المؤسسات الفعالة، التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك على ضرورة إصلاح مؤسسات الدول النامية، ذات المرحلة الانتقالية، حيث يرتكز هذا الإصلاح على إصلاح البيئة المؤسساتية، وإصلاح مؤسسات الحكم وذلك من أجل إيجاد محيط مؤسساتي أكثر تكييفا مع مختلف استراتيجيات البحث عن التنمية، لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن القدرة على معرفة الفرص التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها: تعتبر راسخة في مؤسسات الدولة، و هذا ما يفسر بصفة عامة التكييف المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن المؤسسات التي تخص هذا التكييف هي: الحكومة، الأسواق، المحيط الاجتماعي والثقافي.

2-1/ **التكييف الحكومي**: إذ تتولى الحكومة إدارة المستويات الأخرى للتكييف المؤسساتي مثل المحيط الثقافي والاجتماعي والأسواق. ولهذا فإن المستثمرون الأجانب غالبا ما يهتمون في أول الأمر بالحكومة كونها المصدر الرئيسي للأعمال والمشرع الوحيد للسياسات والقوانين التي تحدد وتنظم وتوجه الاستثمارات وذلك من خلال سلطاتها الثلاثة (السلطة التشريعية، التنفيذية، القضائية).

2-2/ **تكييف السوق**: باعتبار أن السوق يعد المؤثر الاقتصادي والمالي لجلب الاستثمار الأجنبي فإن على الحكومة أن تتولى تنظيم وتكييف السوق. ذلك لأن الأسواق الحرة والمفتوحة على المنافسة المشروعة من شأنها أن تجلب تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يشكل تنظيم هذه الأسواق عنصرا أساسيا في قرار الاستثمار. ذلك لاحتوائها على لب كل مشروعات الاستثمار (المعاملات المالية و الاقتصادية).

2-3/ **التكيف الاجتماعي والثقافي**: يعد المحيط الاجتماعي والثقافي القاعدة الأساسية التي تربط كل المؤسسات الأخرى، ويعتبر هذا المحيط أقدم المؤسسات وأعقدها وبالتالي صعوبة تغييرها لأن ذلك يتطلب وقتا كبيرا. ويتمثل أساسا المحيط الثقافي والاجتماعي في عدة مقاييس تتعلق بمستوى المواطنين، كدرجة انفتاح مواطني دولة ما على مختلف نماذج الاقتصاد المحلي والعالمي، كما أن درجة الانفتاح العالمية تساعد على جلب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالمستثمرين الأجانب يقررون إقامة مشاريعهم بناء على ما يسمى بثقافة الجوار مثل (أوروبا الشرقية، يمكنها أن تتلاءم مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيام مستثمرات أوروبا الغربية) بينما يكون ذلك غير ملائم مثل لقيام استثمارات آسيا في دول إفريقيا وذلك لتباعد الثقافات وغيرها.

3/ التحديات المؤسساتية التي تواجهها الدول النامية:

يمكن الإشارة على الأقل إلى سبعة تحديات كبرى:

❶ الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي في نفس الوقت مع الاستثمار في رأس المال البشري (التربية، الصحة) وفي رأس المال المادي (الهياكل القاعدية للاتصال ودعم النشاطات الإنتاجية)، لأن رأس المال الاجتماعي، المرتكز على الثقة والتضامن ما بين الفاعلين الأساسيين والتي يتم ترقيته بواسطة إستراتيجية موسعة من التكوين (الإعلام، الاتصال)دور هام لوسائل الإعلام كما يعتبر عامل مهم لضمان حياة جيدة.

❷ تحديد إطار للحكم الاقتصادي الرشيد ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد يكون أكثر استقلالية اختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، أحسن تعبئة للموارد وتسيير المديونية، القدرة على التفاوض الدولي، أكثر إنسانية النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر، اجتماعي تخفيض الفوارق وحماية ضد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، أكثر ديمومة الحفاظ على التراث الطبيعي.

❸ إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة: من أجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية، توجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية الدائمة وإشباع الحقوق الأساسية للجميع.

❹ ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي: بما فيه تسيير حسن للسياسة الاقتصادية القدرة على توفير المعلومات، التحليل، تقييم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة، تسيير أحسن ومراقبة فعالة للمالية العمومية، تسيير أحسن واستغلال للموارد البشرية والمادية للقطاع العمومي، عقلنة شبكات القرار وتكاملية جيدة ما بين الفاعلين الأساسيين.

❺ خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة: إن للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق، كما أن لرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل. فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج من عدمه (حقوق الملكية، حرية المقاولة، احترام الكلمة المقدمة)، المساهمة من طرف الجميع بما فيه الفقراء والأقل دخلا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

❻الارتقاء بنظام الحكم وحل النزاعات: فليس هناك نموذج واحد لتحقيق عملية الارتقاء بأنظمة الحكم. كما أن الارتقاء بنظم الحكم إلى المستوى المرغوب من شانه أن يستغرق زمنا طويلا، لحين تشرب المجتمعات بالقيم والعادات الملائمة. كما أن الارتقاء بنظم الحكم يتطلب بناء واستقرار المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تشمل مؤسسات الإعلام الحرة كالصحافة والإذاعة والتلفزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❼ تحسين نوعية الخدمات: هناك العديد من الآليات المؤسساتية تلجأ إليها الحكومات لتحسين نوعية الخدمات العمومية، فيمكن الاستعانة بآلية السوق لخلق ضغوطات تنافسية ومنح المستعملين، إمكانية اللجوء إلى موردين آخرين غير الموردين العموميين من أجل الحصول على خدمات جيدة وذات نوعية عالية أو ذات تكلفة أقل (الاختيار بين السلع المعروضة داخل السوق).

4/حوكمة الشركات:

تشكل حوكمة الشركات دورا مهما في الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية على الصعيد الدولي، كما على الصعيد المحلي والإقليمي، حيث لا يخفى على أحد أهمية الشركات، والدور الاقتصادي الفعال الذي تلعبه في بناء الاقتصاديات ونموها، حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية، وتطورها هو دليل عافية الاقتصاد وتقدمه، وإن اقتصاد أي بلد يقاس بمؤشر أداء الشركات فيه.

تعنى حوكمة الشركات بالمفهوم الأوسع، بكيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون، وتشمل التغييرات الأساسية، تبني المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية، حتى يتمكن الدائنون والمقرضون من مقارنة احتمالات الاستثمار بسهولة، ومن أهم المهتمين بالموضوع مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي قامت بإعداد نموذج عام، ومعايير نظام لحوكمة الشركات، و التي تهدف من خلالها إلى مساعدة الحكومات على تقييم وتحسين كل من الإطار التشريعي وعناصر نظام التحكم المؤسسي في دولهم، وقد تم تطوير هذه المبادئ اعتمادا على وجهات النظر الدولية وبما يشكل إجماعا عاما على وحدة متطلبات هذه النظم وضرورات اعتماد عناصرها دوليا حيث تكمن في تفاعل مزيج من التشريعات الحكومية ومجموعة من أنظمة السلوك الإداري وبما يكفل تحقيق مصالح كل من المساهمين والأطرف وذوي العلاقة، وندرج تاليا موجزا لما تضمنه النموذج العام الصادر عن هذه المنظمة في وصف بنية أسس وعناصر نظام التحكم المؤسسي وأطره العامة.

4-1/ تأمين محيط مؤسساتي لإطار حوكمة فعالة للشركات: على إطار حوكمة الشركات أن يكون مشجعا لقيام أسواق شفافة وفعالة، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون، وأن يُحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية والتي تفرض تطبيق القوانين.

4-2/ حقوق حملة الأسهم ووظائف الملكية الرئيسية:

على إطار حوكمة الشركات أن يكون قادرا على حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم والتي يمكن إجمالها بما يلي:

☜ حق المساهمين الأساسي في نظام آمن لتسجيل ملكية المساهم، وتحويل ونقل ملكية الأسهم، حق المساهم بالحصول على المعلومات الخاصة بالشركة بشكل دوري ومنتظم، المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة والاطلاع على أنظمة وإجراءات التصويت، انتخاب مجلس الإدارة، المشاركة بالأرباح الناتجة عن أعمال الشركة.

☜ حق المساهمين في المشاركة والإطلاع على القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة ورسم خطط الشركة وتحديد كل من أهدافها وغاياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

☜حق المساهمين بمعرفة هيكل رأس المال والخطوات التي تمكن بها بعض المساهمين من فرض درجة من السيطرة تتناسب مع نسب ملكيتهم لرأس المال.

4-3/ المعاملة العادلة لحملة الأسهم:

على إطار حوكمة الشركات ضمان المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم بمن فيهم حملة الأسهم الذين ينتمون إلى الأقلية وحملة الأسهم الأجانب. ويجب أن يعطى جميع حملة الأسهم الفرصة للحصول على التصحيح الفعّال لانتهاك حقوقهم. يجب على أنظمة التحكم المؤسسي أن تكفل تحقيق المعاملة العادلة لجميع المساهمين بما في ذلك رعاية كل من حقوق الأقلية من المساهمين والمستثمرين الأجانب، ويجب أن يأخذ كافة المساهمين الفرصة في تصويب أي تجاوزات لحقوقهم وبما يشمل التأكد من منع التعامل الداخلي، وإلزام كل من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء بالإفصاح عن أي منفعة لهم من صفقات تم إجرائها مع المنشأة وأي أمور أخرى متعلقة بالمنشأة.

4-4/ دور أصحاب المصالح:

على إطار حوكمة الشركات الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح من أجل خلق الثروة وفرص العمل واستدامة مشاريع الأعمال السليمة من الوجهة المالية، و ذلك بما يتضمن التأكيد على: – احترام الحقوق القانونية لذوي العلاقة.

– تصويب أي تجاوزات تؤثر في حقوقهم.

– توفير آلية لتحسين أداء ومشاركة ذوي العلاقة وتفاعلهم مع المنشأة.

– الحصول على المعلومات المناسبة واللازمة لتفعيل أدوارهم وتقييم حدود تعاملاتهم مع المنشأة.

4-5/ مسؤوليات مجلس الإدارة:

على إطار حوكمة الشركات ضمان التوجيه الإستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم، وتضع حدود مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه كل من المنشأة والمساهمين ضمن إطار من الصلاحيات وبما يتضمن ما يلي:

– العمل بموجب معلومات كافية وموثقة وبذل العناية والحرص على مصلحة المنشأة والمساهمين.

– المعاملة العادلة لكافة المساهمين في الحالات التي يمكن أن يؤثر فيها القرار المتخذ على المجموعات المختلفة للمساهمين.

– التأكد من الالتزام بالقوانين والعمل لمصلحة كل من المنشأة والمساهمين.

– القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة بشكل موضوعي ومستقل عن الإدارة.

– حق الحصول على معلومات ملائمة ودقيقة بالوقت المناسب ليتمكن المجلس من القيام بواجباته.

كما تنص مبادئ حوكمة الشركات أنه على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:

☜ المراجعة والضوابط الداخلية: وصف ضوابط الشركة الداخلية، تحديد الجهة الموكلة بالمراجعة الداخلية، الدور الذي يلعبه العضو المنتدب ورئيس المحاسبين، ولجنة المراجعة المحاسبية في مجلس الإدارة ومع من تتعامل، الإجراءات المتبعة ومواعيد التعامل مع المراجعين الداخليين والخارجيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

☜المراجعة الخارجية والمراجعين الخارجيين: الإفصاح عن السياسة التي تتبعها الشركة فيما يتعلق باختيار المراجعين الخارجيين، المسؤول عن المراجعين الخارجيين من الناحية الشكلية والعملية ومن الجهة القائمة عليها.

☜ الإفصاح العادل: ضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، فيما يتعلق بنشر المعلومات المالية وغير المالية بما في ذلك إستراتيجية الشركة، والإفصاح عن اتفاقيات المساهمون المبرمة مع المساهمين المسيطرين أو بين بعضهم البعض، والإفصاح عن الصفقات الرئيسية والأحداث الهامة.

4-6/ الإفصاح والشفافية:

على إطار حوكمة الشركات ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة.

مع تزايد نمو اقتصاد السوق العالمي والتنافس بين مصالح الأطراف المختلفة، تتزايد درجة التدقيق في نشاط وأداء الشركات. ويظل أمر الشفافية المتحققة من خلال الإفصاح أمرا ضروري يحتاج إلى إيجاد توازن بين المستوى المقبول لدى الشركات وبين المستوى الذي ترغب فيه الأطراف المتعددة الأخرى. وقد عبر الكثير من المحللين عن رأيهم في أن افتقاد الشفافية والمساءلة قد ساهم بشكل كبير في الضعف المالي على مستوى الشركات وعلى المستوى البلد في كثير من الأزمات المالية الإقليمية التي حدثت في الآونة الأخيرة.

5/تقييم حوكمة الشركات لـ PME/PMI في الجزائر:

إن حوكمة الشركات تخص كل أنواع المؤسسات، باختلاف وظائفها، ملكياتها وأحجامها. في مداخلتنا هذه، ركزنا على حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قمنا بمحاولة لقياسها وذلك باستعمال ما يسمى بـ (La théorie des ensembles flous) المجموعات المبهمة.

تعد نظرية المجموعات المبهمة من أهم الطرق المستعملة في معالجة الظواهر التي ليس لها خصائص ومميزات محددة، أي ليس بالمقدور قياسها كميا، كان استعمالها في أول الأمر منحصرا في الرياضيات والفيزياء، ثم انتقل استعمالها إلى العلوم الأخرى، التي من ضمنها علم الاقتصاد. ومن أهم خصائصها، الاعتماد على التحليل متعدد الأبعاد، أي عند قياس أي ظاهرة باستعمال النظريات المبهمة، تؤخذ بعين الاعتبار كل خصائصها، ليتم فيما بعد تحديد نسبة مدى أهمية كل خاصية على حدا في الظاهرة المدروسة، وذلك باستعمال(Les fonctions d'appartenances) دوال الانتماء، على خلاف ما كان متبعا في السابق، من الاعتماد على معيار واحد، يكون بمثابة المعيار الوحيد الأهم في التحليل والذي تبنى عليه كل النتائج.

لقد خص أول استعمال للنظريات المبهمة في علم الاقتصاد في قياس ظاهرة الفقر، وكان ذلك سنة 1965 من طرف العالم (Zadeh) زادي، لتتوالى عليها التطورات، من أهمها أبحاث (Cerioli and Zani) سيريولي وزني،ثم (Cheli, Lemmi) شلي و لومي، و(Betti, Verma, Mussard, Pi-Alperin) بتي، فرنه، مسارد وفألبران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل هؤلاء الباحثين تركزت جهودهم في القياس متعدد الأبعاد للفقر. وننحن بدورنا من خلال الدراسة النظرية لحوكمة الشركات، وجدنها تشترك مع الفقر من ناحية خصائصها ومعاييرها التي تتميز بطابعها الكيفي، مما جعلنا نحاول استعمال هذه النظريات في محاولة لتقييم تطبيق معايير حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة.

5-1/ المتغيرات المستعملة:

المعايير الخاصة بحوكمة الشركات:

- دور مجلس الإدارة في نشاط المؤسسة.
- دور المساهمين في نشاط المؤسسة.
- دور الإفصاح والشفافية في نشاط المؤسسة.
- دور أصحاب المصالح في نشاط المؤسسة.
- دور المحيط المؤسساتي في نشاط المؤسسة.

المعايير الخاصة بالأداء الجيد في المؤسسة:

1- وضع، تنفيذ الاستراتيجيات وغياب المخاطر في المؤسسة.
2- ترقية الإنتاجية، المردودية، تسيير التكاليف والنوعية.
3- إشباع رغبات الزبائن وزيادة عددهم.
4- احترام القوانين والعقود.
5- زيادة الكفاءات في المؤسسة.
6- توسيع استعمال تقنيات المعلومات والاتصال (TIC).

5-2/ النتائج التطبيقية:

في إطار بحثنا، استخدمنا المعطيات المحصل عليها، من خلال الاستبيان، الذي تطرقنا فيه، إلى الاستفسار عن مدى تحقق معايير حوكمة الشركات، وكذا دورها في ترقية معايير الأداء الجيد في المؤسسة، مقدم لحوالي 120 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مختلفة النشاطات، وذات ملكية عامة وخاصة، يمتد عدد عمالها ما بين 40 عاملا و250 عاملا، على المستوى الوطني، واستثنينا المؤسسات الصغيرة جدا لعدم توافقها و أهداف البحث.

وللإشارة فان معظم المؤسسات الخاصة المدروسة، شركات عائلية، لا تتوفر على مجالس إدارة بالشكل القانوني المعروف، أي أن الملاك هم اللذين يقومون بعملية الإدارة في جل الأحيان، ولذلك فان المهم في دراستنا هو التعرف على التناسق، التوافق، الاحتكاك وكذا تنظيم العمل بين المسير وأفراد العائلة والمساهمين في رأس مال المؤسسة، ونشير أيضا إلى أن المساهمين هم عبارة عن أفراد العائلة والأصدقاء في معظم المؤسسات الخاصة، أما بالنسبة الشركات ذات الملكية العامة، فقد مثلنا معيار المساهمين بشركات تسيير المساهمة (SGP).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولإثراء الدراسة، تطرقنا أيضا إلى مستوى التكوين لدى مسيري مؤسسات العينة الممثل في الجدول(5-1) ، الذي نلاحظ من خلاله أن مستوى التكوين في المؤسسات العمومية مرتفع عنه في المؤسسات الخاصة، خاصة فيما يخص ذوي المستوى الجامعي، الذي يمثل 40% في المؤسسات العمومية، وهذا راجع إلى كون المستوى التعليمي يمثل أهم الشروط المطلوبة في تعيين الموظفين. كما نلاحظ أن 60 % من مسيري القطاع الخاص حاصلين فقط على المستوى المتوسط والابتدائي، مما يجعل الفرق شاسعا بين القطاعين في مستويات التكوين للمسيرين، لكن مع هذا فان القطاع العام ليس له أداء جيد في الاقتصاد الوطني.

إن تقسيم مؤسسات العينة من حيث النشاط يبدو متجانسا، حيث تظهر اكبر حصة من نصيب مؤسسات الأشغال العمومية ومؤسسات صناعة مواد البناء بنسبة 27% على التوالي، ثم تأتي بعدها مؤسسات صناعة النسيج بنسبة 23 % ، واقل نسبة كانت من نصيب مؤسسات صناعة الورق ومؤسسات الصناعات الغذائية بنسب 13 %، 10 % على التوالي، ولم يكن هذا التوزيع بدافع الصدفة، وإنما كان بسبب محدودية عدد المؤسسات التي تلبي الشروط الموضوعة، التي من أهمها انحصار عدد عمال المؤسسة ما بين 40 و250 عاملا. (انظر الجدول 5-2)

5-3/ تطبيقات دوال الانتماء:

بالنسبة لمراحل النتائج التطبيقية لدوال نظرية المجموعات المبهمة، في البداية بحثنا عن دوال الانتماء أحادية البعد لكل كل معيار لحوكمة الشركات j، الذي يجمع كل مؤسسات العينة a_i ، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

كم سبق وان ذكرنا، فان الطريقة التي استعملناها في تحديد دوال الانتماء هي وجهة نظر الإمكانيات، وذلك بإعطاء قيم تمتد من 0 (الذي يعني انه ليس هناك أي نقص لمعايير الأداء الجيد في أي معيار من معايير حوكمة الشركات) إلى 1 (الذي يعني النقص التام لمعايير الأداء الجيد) التي نرمز إليها بـ E، وتسجيل هذه القيم يكون من خلال تصريحات مجموعة من المسيرين والمتخصصين، فمثلا قيمة 0,7 في الجدول (3-20) من الملحق 02، تعني أن 70% من المستجوبين بان (4+2+1) =X (وضع، تنفيذ الاستراتيجيات وغياب المخاطر في المؤسسة+ ترقية الإنتاجية، المردودية، تسيير التكاليف والنوعية+ احترام القوانين والعقود) لا تكفي لكي يكون دور مجلس الإدارة فعالا في تطبيق حوكمة الشركات.

لتأتي مرحلة التوفيق بين هذه القيم وما يقابلها من عدد شركات العينة a_i ، ثم نحسب∑(ai * E)/n حيث n عدد مؤسسات الدراسة، المعبر عنه بالقيد F(x)، الذي يعتبر المؤشر المبهم أحادي البعد لكل معيار من معايير حوكمة الشركات. وهذا كما هو مبين في جداول الملحق 02.

ثم قمنا باختيار الوزن W_j بطريقة الاعتماد على خبرة أصحاب التخصص، ونشير إلى أن اختيار الوزن هو أهم خطوة في تطبيق دوال الانتماء، وهو دالة عكسية لدالة الانتماء، وبما أن نتائج دالة الانتماء تدل على مدى النقص في معايير حوكمة الشركات في حالتنا هذه، فان اختيار الوزن يكون بأخذ عدد المؤسسات التي تتبنى اكبر نسبة من معايير الأداء الجيد، بافتراض أنها أحسن المؤسسات، كحالة عكسية لدالة الانتماء. ثم يتم تقسيمها على عدد المؤسسات n، لما تمثله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تكرارات نسبية. مما يسمح لنا بحساب المؤشر الكلي المبهم متعدد الأبعاد $\mu_D(a_i)$ الخاص بكل مؤسسات العينة، من خلال حساب معادلة الانتماء الكلية لحوكمة الشركات حسب المعادلة (2)

$$\mu_D(a_i) = \frac{\sum_{j=1}^{k} x_{ij} w_j}{\sum_{j=1}^{k} w_j} \qquad (2)$$

هذا المسار يؤدي بنا الى الحصول على مجموعة من النتائج سجلناها في الجدول(5-3).

من خلال نتائج الجدول تحصلنا على المؤشر الكلي المبهم متعدد الأبعاد لحوكمة الشركات بقيمة 0,4346 الخاصة بكل شركات العينة، سواء كانت من القطاع العام أو من القطاع الخاص، معناه أن 0,4346% من مؤسسات العينة تعاني عدم تطبيق حوكمة الشركات.

وإذا ما لاحظنا النتائج المتحصل عليها في القياس أحادي البعد، نجد معيار دور أصحاب المصالح (X4) والذي يمثل البنوك، الزبائن، العمال والمساهمين، هو العنصر الأساسي الذي يتحكم في الظاهرة بنقص قيمته 0,4867%، وتبقى المعايير الأخرى تتقارب في نسبها إلى قيمة 0,42% وهي ضعيفة التأثير حسب التحليل أحادي البعد.

لكن التحليل متعدد الأبعاد لحوكمة الشركات، لا تتفق نتائجه مع النتائج السابقة، والتي تظهر من خلال المساهمة النسبية لكل المعايير في المؤشر الكلي المبهم متعدد الأبعاد، حيث يظهر أن اكبر حصة مساهمة، هي من نصيب المعيار دور الإفصاح والشفافية (X3) بنسبة **25,2078** %، ويأتي إلى جانبها معيار دور المساهمين (X2) بنسبة **22,1719** %، هذا يعني أن من خصائص هذا التحليل الأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي تؤثر في الظاهرة المدروسة جنبا إلى جنب، وذلك حسب نسبة مساهماتها. أما بالنسبة للمعيار دور أصحاب المصالح (X4) فلا تمثل نسبة إسهامه إلا **14,6055** % في الظاهرة، وهي نسبة ضئيلة جدا على العكس مما كان يظهر في التحليل أحادي البعد.

مما سبق تحليله، يظهر انه الشركات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة تعاني من خلل بدرجة كبيرة في كل من معياري الإفصاح والشفافية، وكذا دور المساهمين، الأمر الذي يؤثر سلبا على أدائها، لدا من الأجدر بمسيري هذه المؤسسات التركيز على معالجة هذه الجوانب الحساسة، إذا ما أرادوا تحقيق الأداء الجيد لمؤسساتهم، والذي يؤدي بدوره إلى إنعاش نشاطها في السوق، وتصديها للمنافسة بشقيها المحلي والأجنبي، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد ككل.

إن هذا التحليل الذي قمنا به كان خاصا بكل الشركات باختلاف ملكياتها، ولكي تكون الدراسة أكثر تدقيقا، قمنا بتقسيم مؤسسات العينة حسب القطاعات التي تنتمي إليها، من قطاع خاص وقطاع عام، كما هو مبين في الجدول (5-4).

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن 0,43% من مؤسسات القطاع العام تعاني من عدم تطبيق التسيير الجيد، بينما 0,41% من مؤسسات القطاع الخاص لديها نقص في تطبيق حوكمة الشركات، وهذا من خلال دالتي الانتماء من وجهة نظر البعد الواحد لكل من مؤسسات القطاعين. بينما تظهر المساهمة النسبية للقياس متعدد الأبعاد أرقاما مختلفة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ ما نسبته 0,61% من النقص في تطبيق حوكمة الشركات من نصيب مؤسسات القطاع الخاص، والنسبة المتبقية من نصيب مؤسسات القطاع العام بقيمة 0,38%.

إن هذه التقسيم قد اظهر نسب النقص في تطبيق حوكمة الشركات لكل من القطاعين، لكن مع هذا يبقى غير كافي، لعدم إظهاره مكامن الخلل، مما أدى بنا إلى اللجوء إلى تقسيم آخر،

حيث سوف نقوم بالتقسيم متعدد الأبعاد أولي، على حسب معايير حوكمة الشركات المدروسة (X5,X4,X3,X2,X1)، نستخرج فيه دوال الانتماء لكل معيار والمتعلقة بكل قطاع على حدا، كما يبينه الجدول رقم(5-5)

ثم يليه تقسيم ثاني يجمع بين معايير حوكمة الشركات، والتقسيم حسب القطاعات، كما يظهر في الجدول (5-6).

إن النتائج المتحصل عليها، جاءت أكثر تدقيقا، حيث تبين مواطن الخلل ممارسة حوكمة الشركات في كل معيار وقطاع على حدا، حيث تبين هذه النتائج أن نسبة اكبر خلل في تسيير مؤسسات القطاع العام، تتحدد في المعيار دور المحيط المؤسساتي (X5) بمساهمة نسبية قيمتها 28,86% من مجموع مساهمات المعايير الأخرى. وأن الخلل في مؤسسات القطاع الخاص يتمحور في المعيار دور الإفصاح والشفافية (X3) بمساهمة نسبية قدرها 24,86%، وهو ما يدعم ما جاء به الجانب النظري للدراسة، الذي ركز على إصلاح هذين المعيارين بالخصوص للوصول إلى ممارسة جيدة لحوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصـة:

تعتبر حوكمة الشركات نظام جديد يقوم على المشاركة والشفافية وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لرعاية مصالح كافة الأطراف كبار وصغار المساهمين وكذلك العاملين والبنوك والزبائن.

إن الهدف من تطبيق نظام الحوكمة هو وجود إدارة رشيدة ونظام يحقق التفوق وتحسين اقتصاد المؤسسات، وتدعيم مركزها في السوق لمواجهة المنافسين، والمحافظة على دقة وصحة المعلومات الصادرة عن هذه المنشأة، وقد أصبح من ضرورة أن يتم تطبيق أنظمة الحوكمة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة لإقبالها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وذلك بالتركيز على المحاور التالية إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتجعل المنطقة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر كما تحقق تكاملا للمنطقة في الأسواق العالمية. تطبيق نظام الحوكمة في الشركات والجهات الحكومية سيؤدي إلى تحسين الإدارة في الشركات والمؤسسات، بما يحقق ارتفاعا في الإنتاجية، وزيادة في العائد الاقتصادي للشركات ذاتها، مما يدعم ثقة المستثمرين، ويرفع قيمة أسهم الشركات والجهات الحكومية، ويرفع قيمة أسهم الشركات مما ينعكس ذلك على الدورة الاقتصادية وكذلك زيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

وللوصول إلى التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، من اجل تحقيق التنمية لابد من التركيز بالدرجة الأولى على إصلاح كل من واقع الإفصاح والشفافية، وكذا المحيط المؤسساتي لشركاتنا، دون التفريط في الجوانب الأخرى من مجالس الإدارات، المعاملة العادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق:

الجدول (5-1): مستوى التكوين لدى مسيري مؤسسات العينة المدروسة.

مستوى التكوين	قطاع عام	قطاع خاص
مستوى جامعي	24	16
مستوى ثانوي	12	8
مستوى متوسط	24	28
مستوى ابتدائي	0	8

الجدول(5-2): تقسيم مؤسسات العينة حسب نشاطها.

نشاط المؤسسة	عامة	خاصة
صناعة النسيج	8	20
الصناعات الغذائية	0	12
صناعة مواد البناء	20	12
صناعة الورق	4	12
الأشغال العمومية	28	4
المجموع	60	60

الجدول(5-3): **دوال الانتماء الكلية أحادية البعد لقياس حوكمة الشركات.**

المعايير	F(x)	المساهمة المطلقة	المساهمة النسبية
x1	0,4167	0,0725	% 16,6732
x2	0,4433	0,0964	% **22,1719**
x3	0,4200	0,1096	% **25,2078**
x4	**0,4867**	**0,0635**	% **14,6055**
x5	0,4267	0,0928	% 21,3416
المجموع	**0,4346**	0,4346	% 100,0000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول(5-4): تقسيم مؤسسات العينة حسب القطاعات، المساهمة المطلقة والنسبية.

	F(x)	المساهمة المطلقة	المساهمة النسبية
القطاع العام	**0,4311**	0,1617	0,3889
القطاع الخاص	0,4147	0,2592	**0,6111**
كلا القطاعين	0,4346	0,4346	1,0000

الجدول((5-5): تقسيم مؤسسات العينة حسب معايير حوكمة الشركات.

المعايير / القطاعات	x1	x2	x3	x4	x5
القطاع العام	0,4667	0,4400	0,4533	0,5067	0,3733
القطاع الخاص	0,3600	0,4467	0,3867	0,4667	0,4800

الجدول(5-6): تقسيم مؤسسات العينة حسب القطاعات و المعايير، المساهمة المطلقة والنسبية.

المعايير / القطاعات	المساهمة	x1	x2	x3	x4	x5
القطاع العام	المساهمة المطلقة	0,0519	0,0978	0,1007	0,0563	0,1244
	المساهمة النسبية	12,0287	22,6810	23,3666	13,0596	28,8641
القطاع الخاص	المساهمة المطلقة	0,0960	0,0893	0,1031	0,0622	0,0640
	المساهمة النسبية	23,1500	21,5440	24,8670	15,0057	15,4333
القطاعان معا	المساهمة المطلقة	0,0725	0,0964	0,1096	0,0635	0,0928
	المساهمة النسبية	16,6732	22,1719	25,2078	14,6055	21,3416

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- هالي اديسون، ما مدى قدرة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2003، ص 36.

2- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 218.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

1- IMF, selected issues and statistical appendix, imf country report n° 03/69, march 2002.
2- Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, 1997.
3- Organization for Economic Cooperation and Development, "Improving corporate governance standards: the work of the OECD and the Principles", Globe white page, 2004.
4- Robert B. Thompson, "Preemption and federalism in corporate governance: protecting shareholder rights to vote sell and sue", Law and contemporary problems, Summer 1999.
5- John D. Sullivan, "Role of Stakeholders in Enhancing Corporate Governance Practices", Center for International Private Enterprise, February 2003.
6- KORN / FERRY, "International, Gouvernement d'entreprise: Deux visions de la démocratie d'entreprise; France et l'Allemagne", USA, Novembre 2000.
7- Daniel Bouton, Rapport du conférence: "Pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées", Paris, septembre 2002.
8- Burlat Patrick et Xavier Boucher, "Une utilisation de la théorie des sous- ensembles flous pour le calcul d'indicateurs de performance", 4e Conférence Francophone de Modélisation et Simulation: Organisation et Conduite d'Activités dans l'Industrie et les Services, Toulouse, France, du 23 au 25 avril 2003 .
9- Cheli, Totally, "Fuzzy and Relative Measures in Dynamics Context", Metron, 1995, n° 53, p.83.
10- Gianni Betti; Bruno Cheli; Achille Lemmi; Vijay Verma, "The Fuzzy Approach to Multidimensional Poverty: the Case of Italy in the 90's", The Conference on "The Measurement of Multidimensional Poverty, Theory and Evidence", Brasilia, August 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com